رجعي وهذا ما قلنا ان الاعتبار بجانب التفويض ولو قالت في جوابه اخترت نفسي
لا يقع شيء لانه ليس من الفاظ الطلاق بخلاف الابانة فانها من الفاظ الطلاق الا ترى
انه لو قال لامرأته تزايلتك ناويا به الطلاق بانت ولو قال لها اختاري او اختاري
ناويا لا يقع شيء كذا في الهداية ولا يملك الرجوع اي ولو قال لها طلقي نفسك فليس
لها ان يرجع عنها لان فيه معنى اليمين لانه تعليق الطلاق بالمجلس حتى لو قامت او
اخذت في عمل آخر ثم طلقت نفسها لا يقع شيء لانه تمليك الطلاق منها والتمليك
يقتضي المجلس الا اذا زاد متى شئت وهذا استثناء من قوله ويتقيد بمجلسها اي
ولو قال لها طلقي نفسك متى شئت لا يقتصر على المجلس بل تطلق نفسها متى شاءت
لان كلمة متى لتعميم الاوقات فصار كما اذا قال طلقي نفسك اي وقت شئت ولو قال
لرجل طلق امرأتي لم يتقيد بالمجلس اي فله ان يطلق في المجلس وبعده لانه توكيل
اذ هو امر بايقاع الطلاق والامر لا يقتضي وجوب الاشياء على الفور كما في اوامر الشرع
التي هي مطلقة عن التوقيت واعتبار ما يأتي الوكالات ثم للزوج ان يرجع عنه لانه
استعانة فلا يلزم وعلى هذا الوقال طلقي ضرتك لا يقتصر على المجلس ويقبل
الرجوع فان قيل ينبغي ان يقع لانه مما قلنا لا يكون اعتبار التمليك
في ضمن الوكالة لان الوكالة من العقود الجائزة والتمليك من العقود اللازمة فافترقا الا
اذا شئت زاد ان وهذا استثناء من قوله لم يتقيد بالمجلس اي ولو قال لرجل طلق
امرأتي ان شئت يتقيد بالمجلس لانه لما علقه بمشيئة صار تمليكا منه فيقتضي جوابا
في المجلس ولا رجوع عنه كما في طلقي نفسك كذا في شرح الوقاية ثم هذا عند ثانوقال
ثم هو والاول سواء لان الصريح بالمشيئة لا يفيد لانه يتصرف عن مشيئة فصار
كالتوكيل بالبيع بان قال ابع ان شئت ولنا انه تمليك لانه خلق بالمشيئة والمالك
هو الذي يقصر عن مشيئته فلا يكون الا تمليكا والطلاق يحتمل التعليق بخلاف
البيع لانه لا يحتمله ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة ونعت واحدة
لا في مكبر اي ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة ونعت واحدة

لانها ملكت الثلث فملك الواحدة بطريق الاولى ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت
ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة وهو معنى قوله لا في عكسه وقالا يقع واحدة لانها ملكت بما
وزيادة فصارت كما اذا طلقها الزوج الفا لابي حنيفة انها اتت بغير ما فوض اليها
فكانت مبتدءة لا مجيبة وهذا لان الزوج ملكها الواحدة والثلث غير الواحدة
لان الثلث اسم لعدد مركب مجتمع والواحدة فرد لا تركيب فيه فكانت بينهما
مغايرة على سبيل المضادة كذا في الهداية ولو قال طلقي نفسك ثلثا فان
شئت فطلقت واحدة او عكست لا اي ولو قال لها الزوج طلقي نفسك ثلثا
ان شئت فطلقت واحدة او قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت الثلث لما وقعت واحدة
علم انها لو شاءت الثلث فلم يوجد الشرط وفي الوجه الثاني كذلك عند
ابي حنيفة لان مشيئة الثلث ليست بمشيئة الواحدة وقالا تقع واحدة لان مشيئة
الثلث مشيئة الواحدة مع زيادة والجواب انه فوض اليها ايقاع الواحدة
فصارت في ضمن الثلث ولو امرها بالبائن او الرجعي فعكست ونعت ما
امر به اي ولو قال لها طلقي نفسك واحدة بائنة فقالت طلقت نفسي
واحدة رجعية او قال لها طلقي نفسك واحدة رجعية فقالت طلقت نفسي
واحدة بائنة وقع ما امر به الزوج في الصورتين لان الزوج فوض اليها ذات
الطلاق مع الوصف وانها اتت بذات ما فوض اليها وخالفت في الوصف
فصارت موافقة في اصل الطلاق مخالفة في وصفه ولا يجوز ابطال الاصل للوصف
فيقع الاصل مع الوصف الذي ذكره الزوج اعتبارا لجانب التفويض الا
ترى انها لو اختصرت على قولها طلقت في المسئلتين فصار جوابا للزوج
فان قيل اذا قال طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع شيء عند ابي حنيفة
مع انها وافقته في الاصل وهي قولها طلقت فينبغي ان تخالفه في الوصف
وهو قولها ثلثا فالجواب انها لما وافقته في اصل الطلاق اقترن بالعدد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)